# الإصلاحات تمهد الطريق أمام التنمية

وصل إجمالي الناتج القومي إلى ذروته في العام الذي تسلم فيه صدام حسين زمام الحكم . لكن عندما غزا الكويت، كان إجمالي الناتج القومي قد انخفض بنسبة تزيد على ٨٠٪.

خلال حكم صدام حسين، تحطم الاقتصاد العراقي بسبب الحرب والفساد والمركزية الهائلة. خلال العام الماضي، دعمت المساعدات الأمريكية الإصلاحات التي حفزت التجارة الدولية وخلقت الوظائف. يقوم العراق اليوم بالتعلم من دروس الإصلاح الاقتصادي التي تم تعلمها في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية في أوائل التسعينات، بما فيها:

- إعادة تنشيط إنتاج الأغذية وأسواقها؛
- اشتراك القطاع الخاص في وقتٍ مبكر؛
- ربط التطور الاقتصادي بالحكم الديموقراطي، و
- ضمان الشفافية في الأمور المالية الحكومية ومشتروات الحكومة.

قام الخبراء الأمريكيون في الإدارة الاقتصادية بمساعدة الوزارات العراقية على مراجعة وإصلاح القوانين والأنظمة والمؤسسات وفتحوا المجال من خلال إطار قانوني أمام تجارة القطاع الخاص وأمام الاستثمار. وقد أدى ذلك إلى تقوية المصرف المركزي والوزارات الرئيسية كوزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة. وساعد الدعم التقني الذي قدمته شركة بيرينغ بوينت على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وعلى توسيعها، وعززت هذه المساعدة أيضاً الإطار القانوني والإدارة الاقتصادية لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة وغيرها من الخدمات العامة.

والى يومنا هذا ، قدمت سلطة التحالف المؤقتة ما يزيد على ١٫٨٠٠ قرض، قروض تصل إلى ٥ آلاف دولار للمؤسسات الصغيرة جداً و ٢٥ ألف دولار للأعمال الصغيرة. وقد ساعدت الإعانة التقنية التي قدمتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على ضمان نسبة تسديد تصل إلى ١٠٠ بالمئة تقريباً. تصل نسبة النساء بين العملاء إلى خمسة عشرة بالمئة .

تخلق هذه الإصلاحات الاقتصادية الوظائف ويتوقع لها أن تخلق المزيد من منها في المستقبل، سواء في المدن أو الريف. وبرسوخ هذه الإصلاحات، من شأن ذلك أن يجذب الجهات المانحة والاستثمارات الخاصة علاوة على توفير الظروف المناسبة لازدهار ونمو القطاع الخاص . هذا وسيشكل التحول في الاقتصاد العراقي إحدى الفوائد الدائمة لحركة إعادة الاعمار في مرحلة بعد الحرب.

## النتائج

- إطلاق عملة جديدة.
- خلق أكثر من ٧٧ ألف وظيفة عامة للعراقيين.
- المساعدة على إنشاء نظام جديد يسمح لـ ٨٠ مصرفاً بإرسال واستلام تعليمات الدفع.
- العمل مع الخزانة العراقية لصياغة الكشوفات المالية النهائية لنهاية السنة الخاصة بمصرفي الرشيد والرافدين اللذين تملكهما الحكومة العراقية، بحيث يقومان بالإيفاء بمعايير المحاسبة الدولية.
- المساعدة على تدريب الموظفين على استعمال نظام جديد للمحاسبة والتقرير المالي. سيستعمل هذا النظام من قبل جميع مكاتب أمناء الخزينة والوزارات العراقية.
- تحديث القوانين التجارية للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛ والمساعدة على تطوير قانون جديد للشركات.
- العمل مع سلطة التحالف المؤقتة ودائرة الجمارك البريطانية لوضع ضريبة على إعادة البناء تفرض تعريفة قدرها خمسة بالمئة على الاستيراد إلى العراق.

## إجمالي الإنتاج المحلي العراقي

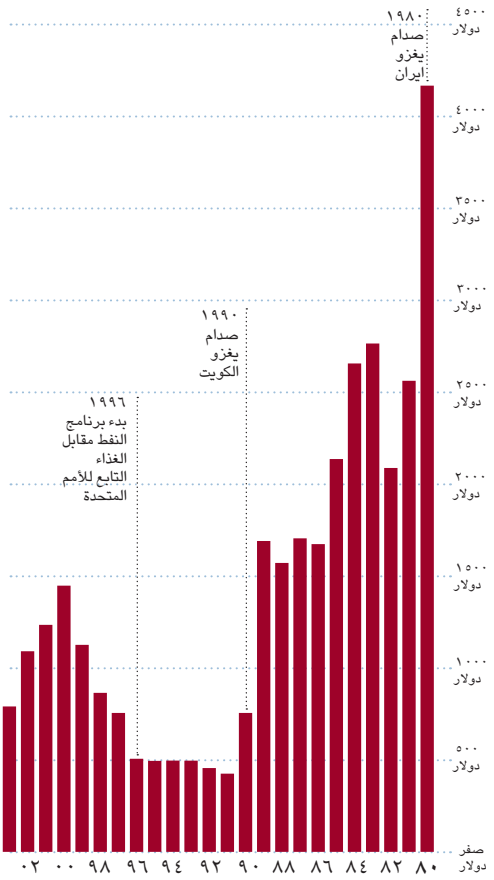


المصدر : وحدة الاستخبارات الاقتصادية في مجلة إيكانوميست

توماس هاتوول

تمّ استبدال عملة العراق القديمة في ١٥ كانون الثاني/ يناير. وقد ضخ الاستبدال ٤٫٦٢ تريليون دينار جديد في السوق وتم اتلاف العملة القديمة التي كانت تحمل صورة صدام حسين. وقد ارتفعت قيمة الدينار الجديد من ٢٫٠٠٠ دينار لكل دولار أمريكي واحد إلى ١٫٣٠٠ دينار لكل دولار واحد خلال عملية التحويل.